الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

المستوى : ماستر 2
التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي
المقياس : تحليل الأزمات المالية

بحث حول :

أزمة الديون الخارجية (المديونية)
وأثرها على الاقتصاد الوطني

إعداد الطالبتان :
* بلخيرة عودة
* عياد ليلية

إشراف الأستاذ :
❖ د/م . إليفي

السنة الدراسية : 2022/2021

أقسام البحث :

- **المبحث الأول**: ماهية المديونية الخارجية
- **المبحث الثاني**: المديونية الخارجية في الدول النامية و الحلول المطروحة
- **المبحث الثالث : واقع المديونية الخارجية الجزائرية**

خطة البحث :

مقدمة

- **المبحث الأول : ماهية المديونية الخارجية**
  - **مطلب الأول :تعريف المديونية الخارجية**
  - **المطلب الثاني : مراحل المديونية الخارجية**
  - **المطلب الثالث : أسباب المديونية الخارجية**
- **المبحث الثاني : المديونية الخارجية في الدول النامية و الحلول المطروحة**
  - **المطلب الأول : المؤثرات الاقتصادية للمديونية الخارجية**
  - **المطلب الثاني : آثار الدين الخارجي على اقتصاديات الدول النامية**
  - **المطلب الثالث : حلول لمعالجة الدين الخارجي**
- **المبحث الثالث : واقع المديونية الخارجية الجزائرية**
  - **المطلب الأول ك أسباب انفجار أزمة المديونية في الجزائر**
  - **المطلب الثاني : تطور وأثار المديونية الجزائرية**
  - **المطلب الثالث : السياسات الحكومية المطبقة و أخرى مقترحة لمعالجة الأزمة**

مـــــــقدمـــــــــة :

تعتبر مشكلة الديون الخارجية من أبرز القضايا التي تشغل صناع القرار في مختل الدول النامية في الوقت الرهن , إذ أن هذه الظاهرة ليست وليدة الساعة وإنما قد سيطرت على هذه الدول غداة استقلالها السياسي ,إذ تبلورت اثر ارتفاع نفقات الدول مقارنة بإرادتها مما خلق عجزا في ميزان المدفوعات ,إضافة إلى استنزاف احتياطات العملة الصعبة جراء تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج بحثا عن فرص استثمارية أفضل وهذا لأسباب عديدة تختلف من دولة لأخرى لا صيما تأثرها بالعولمة و التحرير المالي , مما انعكس سلبا على اقتصاديا الدول النامية ودفعها إلى البحث عن حلول مؤقتة وطردية لتمويل اقتصادياتها .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت بأزمة المديونية الخارجية حيث عاشت فترة من الاستدانة الخارجية و عانت من سلبياتها إذا انعكست على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد أساسا على مدا خيل المحروقات و يتأثر بتذبذبات أسعارها .وهو يعتبر كمورد شبه وحيد للعملة الصعبة ,فان تأثرت الصادرات بالأزمة النفطية سيؤثر حتما على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية .

و بالتالي يجدر بنا طرح الإشكالية التالية .

ما هو واقع أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية ؟

وكيف وقعت الدول النامية في فخ المديونية ؟ وما أسبابها وما آثارها و ما كيفية معالجتها ؟

و للإجابة على هذا التساؤل علينا طرح الأسئلة الفرعية التالية .

- ما انعكاسات المديونية الخارجية على الدول النامية ؟
- ما هو واقع المديونية الخارجية في الجزائر ؟
- كيف تم علاج أزمة المديونية الخارجية في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بهذه الورقة البحثية المختصرة كما يلي :

مشكلة المديونية الخارجية في كثير من الدول مؤخرا ,حيث أصبحت تضغط على حاضر التنمية الاقتصادية و تهدد مستقبلها حيث تمس الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدول,ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى شرح مفهوم المديونية الخارجية ومراحلها وكذا أسبابها .

❖ المبحث الأول : مفهوم المديونية الخارجية

المقصود بالدين الخارجي هو ما اقترضه اقتصاد وطني ما و التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة و يكون مستحق الأداء فالجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع أو الخدمات إليها ويكون الدفع عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة و الأفراد و المؤسسات الخاصة مادام الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية ضامنا للالتزامات هؤلاء الأفراد و المؤسسات الخاصة [1]

ونظرا لعدم وجود تعريف دقيق للمديونية الخارجية فقد اشترك)كل من الصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) و البنك العالمي (BM) في التعريف التالي :

"إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به و التي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مفروقا بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد من أصل أو دونه [2]

و بالتالي نجد :

-<u>التعريف الموسع للمديونية الخارجية :</u>

---

[1] مذكرة لنيل شهادة ما ستر في العلوم التسيير : المديونية الخارجية في الجزائر:واقع وآفاق في عالم أحلام ,تمرانت أحلام ,جامعة ميلة ص03

[2] مصطفى يوسف كافي ,الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات " مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع "ص1 2012 ص62

هي قيمة الالتزامات القائمة و الموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معنية تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع و بدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس و تشمل :

- ديون الحكومة ,ديون البنك المركزي , ديون المؤسسات العامة و الخاصة المضمونة أو الغير المضمونة من طرف الحكومة ,وكذالك الاستثمار المباشر
- التعريف الضيق :

يشمل الديون المتوسطة وطويلة الأجل و المستحقة على الحكومة و المضمون من طرفها وهذا يتضمن ديون القطاع الخاص لأنها تخضع لنفس القوانين و الترتيبات المتعلقة بالديون المستحقة على القطاع العام .

المطلب الثاني : مراحل المديونية الخارجية [3]

ترجع جذور المديونية الخارجية في الدول النامية إلى المراحل الكبرى التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول الصناعية وخصوصا مرحلة تطور الرأسمالية مما أدى إلى احتكار الدول الصناعية لرؤوس الأموال و بالتالي فقد مرت المديونية الخارجية بثلاثة مراحل رئيسة

[3] موقع ستار تايمز – أرشيف التقن و الجامعي

المرحلة 01: ما قبل الحرب العالمية الثانية (1820-1840)

تميزت هذه المرحلة بحركة عالمية للرأسمالية خصوصا الدول الاستعمارية التي وجهت تمويلاتها نحو البلدان الجديدة المستعمرة ,كما شهدت في نهاية السبعينات من القرن 19 تطور مفرط لديون الإمبراطورية العثمانية و مصر .

المرحلة 02: ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات

بموجب اتفاقية بروتن وودز, أعيدت صياغة نظام اقتصادي جديد من مختلف العناصر الاقتصادية حيث تم تثبيت سعر الصرف وتشجيع التدفقات الأولية لرأسمالي لأغراض إنتاجية وتم إنشاء مؤسسات على غرار البنك الدولي لغرض إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية ,ففي سنة 1955م كانت المعطيات تشير إلى أن ديون البلدان النامية كانت في حدود 08 مليار دولار و في نهاية الخمسينات كانت الديون قد تضاعفت بسبب الاستقلال السياسي لمعظم الدول المستعمرة حيث ارتبطت ديونها بالمساعدات على شكل مساعدات لتمويل نموها الأمر الذي أدى إلى تفاقم مديونيات إلى 36 مليار دولار في عام 1967 و 66 مليار دولار في 1970 .

المرحلة 03: الثمانينات إلى الوقت الحاضر

حيث وصلت الديون الخارجية للدول النامية في هذه الفترة إلى أوجها ,إضافة إلى تدهور نموها الاقتصادي و المالي في بداية الثمانينات مما جعلها في مأزق أي حدوث أزمة وقد تبادرت هذه الأخيرة من بولندا عام 1981م

حيث لم تتمكن بالوفاء بخدمة ديونها الخارجية (فوائديها)وتكررت نفس الأزمة في المكسيك عام 1982م حيث لم تستطع مواجهة التزامات الدفع مما أدى إلى أزمة ثقة بين المصاريف و الدول النامية .

وتشير الإحصائيات إلى تضاعف مجموع الدين الخارجي لهذه الدول المدينة لتصل إلى 2120 مليار دولار سنة 2000 م و قد وصلت إلى حد خيالي سنة 2018 بحوالي 7,8 تريليون دولار .

من خلال دراسة مراحل المديونية الخارجة يجدر بنا دراسة أسبابها وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الموالي .

المطلب03: أسباب المديونية الخارجية

تتمثل أسباب أزمة الديون الخارجية إلى مجموعتين :

الفرع 01: أسباب داخلية

1- العجز في الموازين العامة : [1]

يعرف العجز في الموازنة العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ,حيث واجهت الدول النامية خاصة العربية المنخفضة الدخل عجزا ماليا ناتجا عن التوسع في الإنفاق الحكومي في بداية الثمانينات في المقابل قصور الإيرادات المحلية مع انخفاض المساعدات الخارجية حيث بلغ الغجر ّ20% سنة 1979و 1937 عام 1987 م

و لقد عانت الدول العربية المصدرة للنفط عجزا متزايدا هي الأخرى على اعتبار أ، إيرادات النفط تمثل أزيد من 90 % من إيراداتها العامة و مع انخفاض أسعار في السوق العالمية أدى انخفاض صادراتها بشكل أصبحت لا تغطي نفقاتها ,حيث ثم تستطيع تخفيض الإنفاق العمومي نتيجة لخطط التنمية التي سارت عليها هذه الدول .

2- العجز في ميزان المدفوعات : [2]

تمثل ميزان المدفوعات صورة صادقة عن الاقتصاد القومي و خاصة درجة انفتاحه على العلم الخارجي ,فإذا أخذنا الفترة مابين 1975م-1986م حيث أن النمو في المديونية الخارجية يتزامن مع العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات في الدول النامية و خاصة العربية منها , حيث سجل 7.3 بليون عام 1984م .

---

[1] مذكرة , المديونية الخارجية في الجزائر واقع و آفاق ,مرجع سابق ص(5)
[2] مذكرة : المديونية الخارجية في الجزائر : واقع وآفاق مرجع ص5

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الأداء خلال الفترة 1986- 1987م فان موازين المدفوعات لاختزال تعاني من اختلال مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين الجارية التجارية .

و تلعب التحولات الخاصة و الرسمية إلى دول هذه المجموعة دورا بارزا في تغطية جزء من العجز في موازين السلع و الخدمات ,حيث يغطى الجزء الأخير بوساطة الاستثمار الأجنبي أو الاقتراض من الخارج .

مما قاد إلى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول وتعاظم عبء خدمتها و بالتالي زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات .

3-سياسة ونمط التمنية [1] :

- حيث اتبعت الدول النامية سياسات ثانوية تفوق كل قدراتها مما دفعها إلى الاسترشاد العشوائي للتكنولوجيا الصناعية الحديثة ظنا منهم أنهم سوف يلحقون بالتطور الهائل في الدول الصناعية .حيث أصبح العالم النامي غارقا في تجارة التكنولوجيا و الخبرات التي تحتكرها الشركات المتعددة الجنسيات .
- إفراط الحكومات في استخدام الموارد ا أجنبية كوسيلة لحل مشكلة تحويل التنمية و التراخي في تعبئة المدخرات المحلية .
- الانزلاق في وهم إمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في المدى القصير و المتوسط مع إمكانية استمرار خطط التنمية دون حدوث مشاكل على المدى الطويل
- عدم تقدير تكلفة التمويل الخارجي حيث اتجهت إلى الاقتراض بشروط تجعل خدمت الدين أكبر من العائد من هذه التمويلات .

[1] مذكرة : المديونية الخارجية في الجزائر : واقع وآفاق مرجع ص6

4- **المشاكل الإدارية و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج**[1] :

إن تفاقم مشكلة المديونية كشف عن فساد إداري ضخم في أجهزة الدول النامية ,حيث نجم على ذالك نهب جزء كبير من القروض الخارجية التي عقدتها خلال السبعينات و الثمانينات .

ومن أهم الحوافز لهروب هذه الأموال إلى الخارج "

- المغالاة في سعر الصرف ونظم الرقابة على الصرف
- الضرائب المرتفعة على الدخول
- عدم استقرار المناخ السياسي و الاقتصادي
- سلبية سعر الصرف المحلي(التضخم)
- القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص
- العقوبات الصارمة المتعلقة بالنقد الأجنبي .

حيث أنه حسب دراسات أجراها بنك(MORGAN TRIST GARANTY) حوالي 30 دولة نامية من أصل 100 دولة مدينة كانت ودائع رعاياها بالخارج تفوق ديونها بين سنتي 1977-1987.

الفرع 02 : الأسباب الخارجية [2]

إضافة إلى الأسباب الداخلية هنالك أسباب خارجية غير متعلقة بالعالم الثقافي نذكر منها :

1- ارتفاع أسعار الفائدة :

ارتفع سعر الفائدة بشكل متزايدة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الافتراض حتى أن سعر الفائدة الحقيقي اتجه إلى السالب في الدول النامية خاصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينات .

---

[1] عبد العزيز أحمد الشوافي : المديونية الخارجية مرجع سابق ص 8

[2] عبد العزيز أحمد الشوافي : المديونية الخارجية (القروض و المعونات) و آثرها على التنمية في الدول العربية و خاصة الجمهورية اليمنية , ورقة عمل مقدمة الى دورة المجلس الخاصة ,القروض و المساعدات .اليمن 1999 ص 9

-الافتراض من المصادر الخاصة حتى أن هذه المصادر الخاصة حتى أن هذه المصادر تتبع أسعار فائدة معومة مرتبطة سعر السوق مما أصبح عاملا جوهريا في تفاقم ظاهرة التضخم و ارتفاع المديونية .

- رفع القيود على الحد الأعلى القانوني لسعر الفائدة مما أدى إلى ارتفاع غير محسوب في الأسعار .

2- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي :

يتجلى ذالك في تغيير أسعار الصادرات و الواردات لغير صالح الدول النامية حيث بلغ معدل التدهور السنوي 3,9% خلال الفترة 1973م-1983م

- عرفت أسعار صادرات الدول النامية وأحجامها تراجعا محسوسا نتيجة الركود الاقتصادي الدولي في نهاية السبعينات و ما اصطحبه من تراخي في الطلب العالي على المواد الأولية مما أثر على العوائد النفطية خصوصا مع ارتفاع أسعار المواد الصناعية ,
- ساهمت نزعة الحماية في التجارة الدولية التي تفرضها الدول الصناعية على السلع المصدرة إليها في عملية إنماء اقتصاديات الدول النامية, حيث أصبحت الدول النامية لا تستطيع تحمل تكلفة صادراتها إضافة إلى ارتفاع فاتورة وارداتها على اعتبار الارتفاع المستمر في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة , إضافة إلى نجاح الدول الصناعية الكبرى في تشكيل تكتلات اقتصادية و جمركية مما كان في غير صالح الدول النامية .

3-تقلبات أسعار الصرف[1] :

[1] مذكرة ماجيستر : المديونية الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ,مشير الولردي (مرجع سابق) ص 65 بتصرف

تعد تقلبات أسعار الصرف للعملات الرئيسية ذات آثار جد سلبية على البلدان النامية , حيث أن التذبذب في العملات التي حررت بها مديونية الدول النامية لها آثار مباشرة على عوائد الصادرات ومن ثم على قدراتها على الوفاء بديونها .

وباعتبارها الدولار ا أمريكي من أهم عملات المديونية الخارجية ,فان تقلبات أسعار ذات أثر كبير حيث تشير بعض التقارير إلى أن 40 % من الارتفاع في الديون يرجع إلى ارتفاع سعر الدولار , و ذالك بفضل إستراتيجية تخفيض التضخم التي انتهجتها و م أ القائمة على خفض العملة و رفع أسعار الفائدة و ذالك في الفترة 1981- 1992م . و كما حدث في عام 1987 حيث اتجهت و م أ إلى تعزيز مركزها التنافسي إزاء اليابان فعمدت إلى خفض أسعار صادراتها إلى العالم الخارجي مما أدى إلى ارتفاع حجم الديون الممنوحة بالعملات غير الدولار .

5-تقلبات الأسعار العالمية للمواد الخام : [1]

نأخذ كمثال سلعة البترول :

حيث أدى انخفاض أسعار البترول إلى تدهور شروط التبادل التجاري ما بين البلدان المصدرة لهذه المادة , مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات ,

فقد أدى ارتفاع أسعار البترول عامي 1973- 1974 و 1979- 1980م بالدول النامية المستوردة للمحروقات إلى الاقتراض الخارجي لتسديد النفقات الناجمة عن ارتفاع فاتورة وارداتها .

وخلال هذه الفترة أصاب الدول الصناعية ركود شديد

هذه الصدمة لم تكن من افتعال الدول المصدرة للبترول و إنما كانت من سبب اتجاه الدول الصناعية على غرار :ألمانيا و اليابان .....الخ إلى استيراد مفرط للمادة الخام وذالك تحسبا لوقوع أية اضطرابات دولية تمنع إمدادات النفط مما دفع إلى حدوث صدمة ثانية .

---

[1] مذكرة ماجيستر : المديونية الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ,مشير الولردي (مرجع سابق) ص 66 بتصرف

وحلول سنة 1986 وقع انهيار شديد في أسعار البترول إلى أقل من 10 دولار مما صعب على الدول المنتجة للبترول عملية الوفاء بديونها .

أما بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول تأثرت إيجابا و سلبا , إيجابا : انخفاض وارداتها المحروقات .

سلبيا : انخفاض حجم المعونات و القروض الميزة من الدول المصدرة للبترول , تدهور حجم التحويلات من العاملين في قطاع المحروقات (الأجانب) بالخارج الذين يعملون في الدول النفطية و عودة الكثير منهم إلى بلدانهم .
للتنبؤ بأزمات المديونية , هناك مؤشرات تساعد على قراءة أداء اقتصاديات الدول ومدى قدرتهم على التصدي للأزمات المفاجأة و كذا قياس آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات .
الدول النامية , هذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني :

❖ المبحث 02: المديونية الخارجية في الدول النامية و الحلول المطروحة .

رغم صعوبة شروط الافتراضي إلا أن أغلبية الدول المدنية تتجه إلى الافتراض الخارجي , و لمعرفة و تحليل حجم عبء الافتراض الخارجي لا بد من دراسة المؤشرات الاقتصادية التي تساعدنا على ذالك .

المطلب 01: المؤشرات الاقتصادية للمديونية الخارجية في الدول النامية : [1]

من أهم المؤشرات الاقتصادية :

1-نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الإجمالي :

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي و الذي تمثل القوة الاقتصادية الرئيسية و يتم تحديده كمايلي :

$$\frac{\text{اجمالي الدين القائم}}{\text{اجمالي الناتج الوطني}} * 100$$

و يمثل هذا المؤشر حقوق العالم الخارجي في الناتج الوطني الإجمالي (PNB

[1] إدارة الديون الخارجية : سلسة دورية تغني بقضايا التنمية في الأقطار العربية , العدد ثلاثون , جويلية 2004ص15-16

2-نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات :

و يتم حساب هذا المؤشر كما يلي :

و يعتبر من أهم المؤشرات لمعرفة و حساب حجم العبد بالنسبة للديون الخارجية , فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على زيادة عبء المديونية ,

$$\frac{\text{اجمالي الدين الخارجي}}{\text{قيمة الصادرات من السلع و الخدمات}} * 100$$

3-نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع و الخدمات :

و يسمى أيضا خدمة الدين و يتم حسابه كما يلي :

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{(\text{مجموع أقساط الدين} + \text{مجموع الفوائد})}{\text{حصيلة الصادرات}} * 100$$

كلما ارتفع هذا المعدل كلما زاد العبد .

لقد انخفض هذا المعدل في السنوات الأولى التسعينات وهذا راجع إلى عملية إعادة الجدولة خاصة بالنسبة للدول الآسيوية .

وقد عرفت هذه السنة انخفاضا مع بداية الألفينات و ذالك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية للعديد من الدول النامية .

4-نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع و الخدمات :

يتأثر هذا الناتج بأهمية الصادرات في الاقتصاد الوطني ,فقد تتبع دولة ما سياسات متجهة نحو التصدير فينخفض هذا المؤشر على الرغم من زيادة الضغوط الحقيقية الناشئة عن الديون على اقتصادها كما يتأثر بإعادة جدولة الديون وفترات السماح.

5-مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية : يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات طويلة على أن الدولة تواجه مشاكل جنائية ومالية كخدمة الدين .

6- مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة :

مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزن الديون القصيرة الأجل .

من خلال دراستنا لطرق قراءة المؤشرات الاقتصادية للمديونية , يجدر بنا التطرق إلى آثار هذه الديون على اقتصاديات الدول النامية و هذا ما سوف نتناوله في المطلب الموالي .

المطلب 02 : آثار الدين الخارجي على اقتصاديات الدول النامية

لعبت المديونية الخارجية دورا بارزا في استنزاف الفرائض الاقتصادية إضافة إلى تدهور ها في مختلف المؤشرات الاقتصادية .

لتصبح في نهاية المطاف عاملا من عوامل الوصايا و الاحتلال حيث اجز عنه نتائج سلبية للغاية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع 01 : أثار المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للاسترداد [1]

المستوى الأول : مستوى الاستهلاك المحلي

لجوء الدول النامية إلى استراد كلي أو جزئي الاستهلاكية الأساسية

المستوى الثاني : مستوى الإنتاج الجاري

البلدان المتخلفة مجبرة على استيراد السلع الوسيطة و قطع الغيار لتنشيط جهازها الإنتاجي و ذالك بحكر التباعية التجارية و التقنية .

المستوى الثالث : الاستثمار

اتجهت الدول النامية إلى استيراد مختلف التجهيزات الضرورية لمختلف الوحدات الإنتاجية حيث وضعت خطط تنموية طموحة و ذالك للقضاء على الاحتلالات الهيكلية لاقتصادياتها نتيجة للاحتلال و الوصاية .

الفرع 02: آثار المديونية الخارجية على الإنتاج و الاستثمار و التوظيف في الدول المتخلفة

- بالنسبة للاستهلاك : شهدت السلع الاستهلاكية الضرورية ارتفاع في الأسعار في حين عرفت السلع الوسيطة المستوردة وقطع الغيار انخفاضا واضحا أدى إلى تراجع الطاقة الإنتاجية في العديد من القطاعات .
- بالنسبة لمشاريع التنمية : إلغاء الكثير من المشاريع المسطرة في إطار خطط التنمية و تراجع فرص الاستثمار و بالتالي تفاقم مشكلة البطالة .

[1] المديونية الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية , مرجع سابق ذكره ص9-ص14

الفرع 03: أثر المديونية الخارجية على المستوى العالم للأسعار

بحسب الدراسات توجد علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية و الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار حيث أنه يساهم جزئيا في ذالك على اعتبار وجود عوامل موضوعية أخرى كالاختلافات الهيكلية .

- تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما يحين وقت سداد خدمات الدين و تكون المشاريع الممولة من طرف التمويل الخارجي لا تعمل بأقصى طاقتها
- احتكار السوق على اعتبار الدول المقرضة تجبر الدول النامية على استراد منتجاتها النصف مصيغة أو السلع الرأسمالية و بالتالي وصل سعرها أحيانا إلى 100% أكثر من المألوف : مما يؤثر سلبا على أسعار السلع المحلية مما يفقدنا القدرة على منافسة السلع الأجنبية .
- إن التأثر على مستويات الأسعار المحلية يعرف بالتضخم المستورد ,ويمكن قياسه بالعلاقة التالية :

- $$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق القوممي}} * 100$$

الفرع 04: أثر المديونية على التدفق الصافي للموارد :

إن زيادة ضغط المديونية الخارجية قد ولد أحد التناقضات الأساسية و في الوقت الذي تحتاج فيه هذه البلدان لرؤوس الرؤوس الأموال هذا يعني أن الالتزامات الناتجة عن عبء الدين الخارجي أصبحت تلتهم القسط الأكبر من الموارد المالية التي تحصل عليها هذه الدول المقترضة , و بالتالي فان المعونات التنموية سوف تأكل نفسها و بالتالي أصبحت تشكل عبأ كبيرا على ميزان المدفوعات .

الفرع 05: أثر المديونية على الحساب الجاري للبلدان المتخلفة

عند تتبع الميزان التجاري بالبلدان المختلفة يلاحظ استدامة العجزية على الرغم من البرامج التنموية التي تتبعها هذه البلدان , حيث أصبحت تدور في حلقة مفرغة , و هذا راجع إلى الضغوطات الناجمة عن الالتزامات الخارجية للبلدان إضافة إلى الفساد الإداري و تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية

الفرع 06: أثر المديونية الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي

وذالك عن طريق تراجع القدرة الذاتية على الاستيراد و تراجع معدلات الاستثمار و الإنتاج و إدخال جزء هام من التدفق الصافي للموارد إلى البلدان المتخلفة فضلا على عوامل أخرى كلها لها علاقة وثيقة بالظاهرة حيث أصبحت تحقق معدلات جد ضعيفة رغم الجهود المبذولة في هذا المجال لتدارك الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة

المبحث الأول : المديونية الخارجية في الجزائر

كانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من مشكلة المديونية الخارجية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل الاقتصاد الوطني واهدد استقراره.

كانت الجزائر ولا زالت تعتمد على مداخيلها من تصديرها للمحروقات في تغطية نفقاتها العامة. وبعد انخفاض سعر البترول (الأزمة النفطية) في بداية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن تسديد ديونها وتمويل استثماراتها ما اضطر الدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى الهيئات المالية (صندوق النقد الدولي) التي فرضت عليها شروطا قاسية ، وبحلول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية المالية للجزائر وتمكنت من تسديد ديونها الخارجية وتحقيق استقرار اقتصادي . بسبب انتعاش أسعار البترول وارتفاع الصادرات ، لترجع إلى الارتفاع مرة أخرى بسبب الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات البترول .

هذا ما سنعرضه في هذا المبحث من خلال عرضها لمختلف أسباب المديونية الخارجية في الجزائر و آثارها وتطورها ومحاولة إيجاد حلول لهذه الأزمة التي باتت تهدد الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول : نشأة المديونية الخارجية في الجزائر و أسبابها :

الفرع الأول : نشأة المديونية الخارجية في الجزائر :[1]

[1] زيزي حليمة ، جفري قوريت . إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر . ميدان العلوم الاقتصادية . ص 39

تجربة الجزائر مع الديون الخارجية ليست وليدة فترة الاستقلال بل تعود إلى فترة الاستعمار الذي خرج من الجزائر وتركها مثقلة بالديون قدرت بـ: 1326,8 مليون دولار ، هذا ما سنوضحه في هذا المطلب .

أولا : المديونية الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى منتصف الثمانينات :

بعد الاستقلال كانت هناك بداية ضعيفة في اللجوء للاقتراض الخارجي ، وقد بدأ هذا الاقتراض يزداد بشكل محسوس في مرحلة السبعينيات حيث لجأت الجزائر إلى السوق المالي الدولي لأجل تغطية المشاريع الاستثماري المختلفة بسبب عجز المصادر الداخلية عن تمويلها ، وقد ساهم الارتفاع الهائل في أسعار النفط 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة من الصادرات النفط وبذلك تميزت هذه الفترة (الثمانينات) بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية ، وكذا ذلك على حساب الاستثمار و التشغيل .

وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد كليا عل تصدير المحروقات فقد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات و أسعار الفائدة و أسعار صرف الدولار الأمريكي 1985 ، علما أن الدولار الأمريكي فقد امتد بداية 1985 ما يقارب نصف قدرته الشرائية ، فارتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك بحوالي 7 ملايير دولار .

ثانيا : المديونية الخارجية الجزائرية من منتصف الثمانينات إلى التسعينات :

إن الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات أدت إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي ، إضافة إلى نموذج التنمية المتبنى القائم على الصناعة ، وقد اعتمدت الجزائر كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية . إلا أن انهيار أسعار البترول المفاجئ و السريع جعل الجزائر تضطر إلى اللجوء إلى الهيئات المالية للاقتراض وبشروط قاسية وتخدم مصالح هذه الهيئات وهذا ما نتج عنه رفع المديونية الخارجية وفرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل جدولة ديونها . ففي سنة 1986 بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار ، وعرفت اتجاها متزايدا بحوالي : 26,745 مليار دولار سنة 1988 ، وقد

شهدت الديون استقرار خلال سنوات 1991 ، 1992 ، 1993 ثم شهدت ارتفاعا سنة 1994 لذلك لجأت الجزائر عام 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، بطلب قروض كما لجأت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن ، وبدأت الديون الخارجية بانخفاض المتواصل منذ سنة 1996 إلى سنة 1999 ماعدا 1998 بسبب آثار الأزمة النفطية التي قلصت من الإيرادات الضريبية.

الفرع الثاني : أسباب المديونية الخارجية :

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصرعيها لاقتراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية أسهمت في ارتفاع الديون الخارجية .

أولا : الأسباب الداخلية :

- ✓ ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر : من خلال خطط التنمية التي اتبعتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و التي تطلبت كثافة كبيرة من رأس المال و استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52,5% من إجمالي النتاج المحلي الخام 1979 ، وبالتالي فإن اللجوء إلى القروض الخارجية أخذ أهمية خاصة منذ بدأ انطلاق المخططات التنموية ، حيث اعتمد راسمو السياسية الاقتصادية خلال هذه الفترة (السبعينات)، أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلق إلا بالاعتماد على الاستثمارات الضخمة وتبني نموذج الصناعات المصنعة .[1]
- ✓ أما في الثمانينات فمع استمرار ظاهرة التضخم و الانخفاض الملموس في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، كل ذلك أدى إلى اللجوء أكثر إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العالقة .

[1] الهاشمي بوجعدار. أزمة المديونية الخارجية للجزائر.أسبابها و آثارها.جامعة منتوري قسنطينة. العدد 12. 1999. ص 98-99

- ✓ **ضعف نتائج الاستثمار الوطني و العجز المستمر في ميزان المدفوعات** : إن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني التي وجهت إليها القروض الخارجية ، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة . فلم تساهم تلك الاستثمارات في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير .
- ✓ كما أن العجز في ميزان المدفوعات أدى بالحكومة الجزائرية إلى الاستدانة الخارجية كإجراء لتمويل هذا العجز ، (أحد الخيارات المطروحة لدى الهيئات المالية الدولية كالبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد و البنك الدوليين) [1]، وبلغ عجز الموازنة العامة ما يفوق 22 مليار دولار 2021 : 2700 مليار دولار .
- ✓ **النمو الديمغرافي المرتفع** : يعتبر النمو الديمغرافي في الجزائر من بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية حيث يتسبب هذا العامل في الحاجة إلى زيادة الغذاء و السكن و غيرها ، تلك الحاجات عجز الاقتصاد الجزائري عن تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية ، ما دفع الجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز .
- ✓ سوء توظيف القروض : لأن في معظم الأوقات اقترنت عملية الاقتراض بزيادة في الاستهلاك .... ، وكذلك لجوء الجزائر إلى قروض قصيرة الأجل وذات تكلفة عالية .
- ✓ إن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية للجزائر لم تكن فعالة وتمت بدون ضوابط تحكم وتحدد الاستفادة منها ، فبدلا من أن تكون القروض عاملا مساعدا في تحقيق النمو ، كانت بمثابة عامل ضغط عليه ، ما زاد من أعباء المديونية .
- ✓ تدهور القطاه الزراعي : بسبب فشل السياسات الزراعية وتدهور هذا القطاع جعل الجزائر تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الجزائري ، وقد ازدادت هذه الفجوة اتساعا الأمر الذي دفع الجزائر باستمرار إلى تخصيص

---

[1] حسان جزيل الأناضول : 2020/12/28 : العنوان ؟ http://www.aa.com.k/ar

مبالغ ضخمة بالعملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية لأجل سد النقص الحاصل في هذه المواد وتلبية الطلب المحلي عليها .

- ✓ عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي : يعتبر هذا العامل من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الجزائرية الخارجية فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي سنة 1970 و المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخصصة ، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له ، في ظل الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية ، ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية.[1]
- ✓ إن ضعف حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية لم تكن كافية لتغطية الواردات على السلع و الخدمات و تسديد خدمات المديونية الخارجية ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية .
- ✓ تقلبات أسعار المحروقات : تعتمد الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي ، إلا أن تقلبات أسعار النفط أدى بشكل مباشر إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية.[2]
- ✓ و الشيء الغريب في الأمر هو انه مازالت الجزائر تعتمد على ارتفاع أسعار النفط لتمويل الموازنة في حين أن مستوى إنتاج المحروقات ، أجد في الانخفاض ، كما أن عائدات النفط و الغاز في تراجع بسبب انخفاض أسعار هذه الأخيرة . وتراجع العائدات أدى إلى تقلص عائدات النقد الأجنبي للجزائر ، ما يعرض الاقتصاد الوطني للخطر وهذا يجبر الجزائر إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية .

---

[1] الهاشمي بوجعدار . مرجع سبق ذكره . ص 100

[2] عزيزي حليمة، جعفري فوزية . مرجع سبق ذكره . ص 40

- ✓ لقد بلغت الاحتياطات الجزائرية من النقد الأجنبي ذروتها التاريخية 2014 حيث تخطت 194 مليار دولار إلا أن في انخفاض مستمر منذ تلك السنة ، ففي مشروع قانون المالية 2021 توقعت الحكومة تراجع الاحتياطات من النقد الأجنبي إلى أقل من 46,8 مليار دولار بنهاية 2021 ، من 50 دولار سنة 2020 [1] ، وهذا يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني ، وقد يجبر الجزائر إلى الاستدانة ، رغم أن الرئيس الجزائري الحالي يستبعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لكن الصعوبات الاقتصادية .

ومن أهم الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، و الإصدار النقدي الذي لجأت إليه الجزائر في البداية لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لأجل مساهمة الدولة في الاستثمار أو التمويل الطويل المدى لبرامج الاستثمار العمومي وكذا تغطية طلبات تمويل مستحقات الدين الداخلي ، إلا أنها لم تنجح في استخدام هذا الأسلوب ، لأن اقتصادها غير منتج داخليا ولأن هذا الاقتصاد يدار بسطحية وشعبوية[2] . أي أن إصدار العملة أو طبع النقود لم يقابله إنتاج أو رصيد من العملة الأجنبية.

- ✓ أزمة كورونا : تسببت جائحة كورونا في أزمة على اقتصاديات كل دول العالم ، أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادية بسبب حالة الركود و الكساد التي تمخضت من تداعيات هذه الأزمة ، وبالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل تدهور أسعار النفط وتراجع الطلب على المحروقات وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح ، إضافة إلى أن الوضع الاقتصادي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري 2019 0,8 من الحجم مقابل 1,4 سنة 2018 ، وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا (الصناعة ، النقل ، السياحة ، القطاع الجبائي ، احتياطات الصرف من العملات

---

[1] نص : مونت كارلو الدولي / أف ب نشرت يوم : 2020-12-23 / http://www.mc-doualiya.com

[2] حمزة عقيلي - الجزائر : من الاستدانة الخارجية إلى طبع النقود ... هل تعافى الاقتصاد الجزائري ، متاح على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeerc.net/ebusiness نشرت يوم : 2019/05/31

الأجنبية ، البطالة ، الاستثمار ، الادخار ، ...) خاصة قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر كليا في مداخيلها (يشكل 93% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي) لذلك فتراجع أسعار البترول سيعقد من عمل السياسة الاقتصادية ككل ، وارتفاعه سيدعم السياسة المالية و النقدية ويساهم في إنجاحها . وهو يؤكد بشكل كبير على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كحجم المديونية الخارجية و النمو الاقتصادي و البطالة.[1]

- ✓ إن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا دفعت إلى عجز في الموازنة العامة (فاق 22 مليار دولار في نهاية 2020 وقد تكون الاستدانة الخارجية أحد الخيارات المطروحة . رغم أن رئيس الجمهورية استبعد ذلك حيث يتوقع اللجوء إلى إطلاق سندات جديدة بصيغ وأفكار وتحفيزات جديدة كأحد الحلول (الخيارات) لهذه الأزمة[2]

<u>الأسباب الخارجية :</u>

- **تدهور معدل التبادل التجاري** : إن تدهور معدل التبادل التجاري مع العالم الخارجي ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع مديونية الجزائر ، فانخفاض الصادرات وانحصارها في النفط و المواد الأولية وارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية جعل التبادل في غير صالحها ، وبالتالي وقوعها تحت وطأة الاستقلال التجاري نتيجة التبادل غير المتكافئ .
- **تقلبات أسعار الصرف** : إن التقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثر كبيرا على تزايد الدين الخارجي للجزائر ، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تفسيرها بالدولار ، لكن عملية تحصيلها تتم غالبا بعملات صعبة أخرى كالفرنك

---

[1] د.بلعراس صلاح الدين . جامعة سطيف 1 الجزائر . الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا . سبتمبر 2020 . ص 168-171

[2] الجزائر - حسان جبريل . الأناضول . وكورونا تدفقات موازنة الجزائر بعجز تاريخي في 2021 . مرجع سابق

الفرنسي و المارك الألماني ... الخ . وبذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات . الأمر الذي دفع البلد إلى طلب قروض لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة .

وهذا ما حصل في سنوات الستينات إلى بداية التسعينات حيث تدهورت أسعار صرف الدولار وكان ذلك سببا في تزايد المديونية خ : الجزائر[1]

- **الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة** : تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك و المؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة ومن بينها الجزائر وتتمثل هذه الشروط في ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة[2].

المطلب الثاني : تطور الديون الخارجية في الجزائر

الفرع الأول : تطور المديونية الخارجية في الجزائر قبل سنة 2000

- (1967-1977): ازدادت الديون من 1,4 مليار دولار 1967 إلى حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) هذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة لهذه الديون لم تشكل خطر أو حرج لأنها كانت تسدد في أوقاتها المحددة .
- (1980-1985): نهاية 1985 ارتفعت لتصل إلى 20 مليار دولار وفي هذه الفترة وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية ، ما جعلها تسعى إلى تخفيض

---

[1] الهاشمي بوجعدار . مرجع سبق ذكره .ص 182

[2] الهاشمي بوجعدار . مرجع سبق ذكره . ص 102-103

حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة وعرف اتجاه المديونية في هذه الفترة تزايد بين الصعود و الهبوط[1].

- (1986-1993): تعتبر من اخطر المراحل التي مرت بها الجزائر و العلاقات الاقتصادية و المالية الدولية عرفت الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول و بأزمة سياسية و أمنية حادة ما أدى إلى الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية (انتقلت من 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993)
- (1994-2000): إن الوضعية التي آلت إليها الجزائر سنة 1994 حيث وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها ، فلجأت إلى إعادة جدولة ديونها . من خلال تطبيق برنامج استقرار يعرف باتفاق ستاند باي (1994-1995) يليه برنامج تعديل هيكلي على أساس اتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاث (03) سنوات (1995-1998) ، حيث سمحت العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار ، أما عن حجم المديونية الخارجية في هذه الفترة فقد ارتفع من 29,49 مليار دولار إلى 33,65 سنة 1996 ثم عاود الانخفاض من 31,22 مليار دولار سنة 1997 إلى 25,26 سنة 2000[2].

<u>الفرع الثاني : تطور المديونية الخارجية بعد سنة 2000:</u>

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحسنا في مديونيتها الخارجية لارتفاع أسعار المحروقات ما جعل الجزائر تقوم بتسديد المبكر لمديونيتها الخارجية ويمكن توضيح تطور المديونية خلال الفترة من 2000-2016 في الجدول التالي :

---

[1] الهاشمي بوجعدار . مرجع سبق ذكره . ص 96

[2] بن غالم أحلام . تمرانت أحلام . المديونية الخارجية في الجزائر : واقع وآفاق . مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص إدارة مالية . المركز الجامعي عبد الحفيظ بر الصوف-ميلة- معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير - تخصص إدارة أعمال .2017-2018 . ص 27-28

الجدول رقم (1-1) : تطور المديونية الخارجية الجزائرية (2000-2016)

الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الديون الخارجية	25,261	22,571	22,642	23,353	20,600	17,191	5,612	5,606	5,586	5,413	5,681	4,405	3,676	3,397	3,735	2,046	3,849

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد

- و التمثيل البياني التالي يوضح تطور الديون الخارجية خلال الفترة الممتدة بين (2000-2016)

التمثيل البياني رقم : (01-01)

تطور المديونية الخارجية الجزائرية (2000-2016)

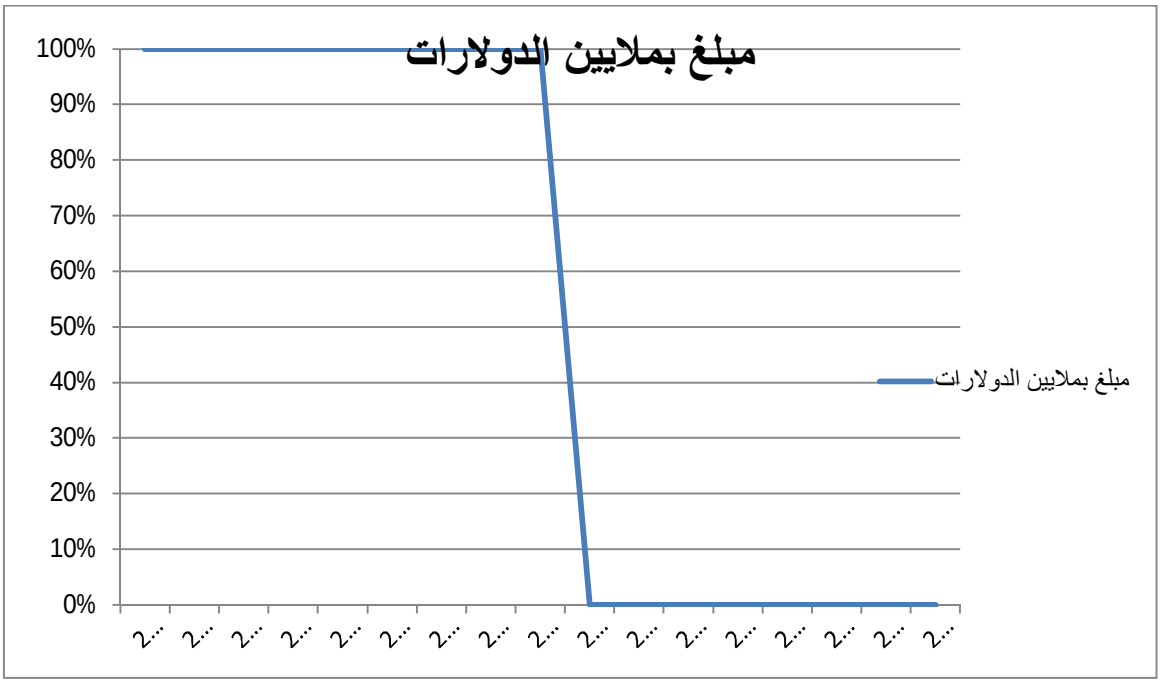

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات الموجودة في الجدول رقم (1-3)

من التمثيل البياني نلاحظ : حجم الديون الخارجية عام 2000 بلغ 25,261 مليار دولار ، ثم انخفض سنة 2001 ، بعدها سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2002 وارتفاعا آخر سنة 2003 ، ثم عاود الانخفاض إبتداءا من سنة 2004 لأن الجزائر اتخذت قرار التوقف عن الاقتراض ليتجاوز 50% عام 2006 ، لاستخدام الجزائر جزءا من عوائد الصادرات النفطية في السداد المبكر لمديونيتها الخارجية ثم انخفض سنة 2006 بسبب انتعاش أسعار البترول وارتفاع الصادرات سنة 2007 واستمر في الانخفاض حتى سنة 2009 ، ثم عرف ارتفاعا سنة 2010 ويعاود الانخفاض مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات ويرتفع قليلا 2014 ويعود للانخفاض إلى 2,046 مليار دولار 2015 وارتفع مرة أخرى 2016.

* **ملاحظة** : إن الارتفاع الطفيفين بين سنتي 2001 - 2002 و 2002-2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (الطفيفين بين سنتي 2001 - 2002 و 2002-2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة[1]

- تم التوقيع على مذكرة بين الجزائر و روسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر و المقدرة بحوالي 1,7 مليار دولار سنة 2006 مقابل التزام الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين .

[1] بن غالم أحلام . تمرانت أحلام . مرجع سبق ذكره . ص 29

- إثر التحسن الذي عرفه حجم الدين الخارجي للجزائر خلال فترة (2000-2016) عرفت الديون الخارجية الجزائرية تحسنا [1].
- بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وتقلص عائدات الجزائر من ميدان المحروقات قررت الحكومة في سنة 2017 تغطية العجز بعيدا عن الاستدانة الخارجية [2].
- وقد بلغت المديونية الخارجية للدولة الجزائرية 1,797 مليار دولار (1,8 مليار دولار تقريبا) في يونيو 2018 ، بما في ذلك قرض في حدود مليار (01) دولار أبرم سنة 2016 لدى البنك الإفريقي للتنمية حسب ما ورد في الوثيقة المتضمنة لبيان السياسة العامة للحكومة ، وتمثل المديونية الخارجية للجزائر 2018 نسبة 1,06% من الناتج المحلي الخام للبلد ، أما الدين العمومي الداخلي فوصل إلى 36% من الناتج المحلي الخام[3].
- وقد أفادت معطيات صندوق النقد الدولي حول معدلات المديونية العامة أن نسبة الدين من الناتج المحلي بالجزائر سجل ارتفاعا خلال سنة 2019 قاربت نسبته 47% ، وهو رقم قياسي إذا تم مقارنته بسنوات فارطة حيث قدر الدين العمومي سنة 2015 بـ: 8,8% من الناتج المحلي الخام ، بينما بلغ 21% 2016 و 18,3% 2017 و 19,3% 2018 [4].

المطلب الثالث : آثار المديونية الخارجية في الجزائر

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية

---

[1] غريزي حليمة ، جعفري فوزية . مرجع سبق ذكره. ص 47

[2] حمزة عقيني . مرجع سبق ذكره . متاح على الموقع الالكتروني

[3] المديونية الخارجية تقارب 1,8 مليار دولار في يونيو 2018 أدرج يوم : 18-02-2019 متاح على الموقع الالكتروني : https://www.aps.dz/ar/economie

[4] نسبة المديونية من الناتج المحلي في الجزائر ترتفع لـ : 46,9 http://eldjazaironline.dz

أولا : آثار المديونية على القدرة الذاتية للاستيراد :

نقصد بالقدرة الذاتية للاستيراد ، مقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الخاصة دون اللجوء للمصادر أجنبية ، ويمكن قياس طاقة البلد على الاستيراد من خلال معامل الواردات (الميل المتوسط للاستيراد) ويعرف بالتغيير في الدخل القومي الذي له علاقة بالتغيير في الواردات من السلع و الخدمات.

- ✓ وخدمة الدين إلى الواردات في حالة انخفاض خدمات الدين الخارجي أو انعدامها باعتبارها منافسا هاما للواردات [1].
- ✓ إن للديون الخارجية و أعباء خدمة الدين آثار سلبية على القدرة الذاتية للاستيراد حيث تمتص جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات و اقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون ، فكلما ارتفعت قيمة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد) كلما انخفضت القيمة الباقية من حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول وبالتالي تنخفض و تضعف القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد ، ولقد اضطرت الجزائر إلى تأجيل الكثير من مشروعاتها ما أدى إلى تخفيض معدلاتها الاستثمارية ما جعل القدرة الذاتية للاستيراد تنخفض إلى مستويات دنيا .
- ✓ ومن خلال المعطيات التي تظهر تطور الطاقة الذاتية للاستيراد خلال الفترة 1970-1994 يلاحظ أن معامل الواردات شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة السبعينات خاصة (1970-1976) بسبب انخفاض خدمات الدين الواردات ، وبعد 1979 عندما بدأت خدمات الدين ترتفع بدأ معامل الواردات ينخفض حتى سنة 1990 ، لكن سرعان ما ارتفع معامل الواردات سنة 1991 رغم ارتفاع خدمات الدين الخارجي (بلغ أعلى مستوى له 75%) وبالتالي لا يمكن تفسير هذا التذبذب بانخفاض خدمات الدين ، إنما هو نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ذروته خلال سنة 1987-1990.

---

[1] روابح عبد الباقي . المديونية الخارجية للجزائر . محاولة للتحليل و التنبؤ - رسالة ماجستير- جامعة قسنطينة 1994-1995 . ص 118-119

- ✓ (1992-1993) انخفض معامل الواردات مع استمرار الارتفاع في خدمات الدين ، وفي عام 1994 انخفض معامل الواردات إلى 33% تقريبا وذلك بفعل الآثار الايجابية لإعادة الجدولة على خدمة الدين الخارجي الذي انخفض إلى النصف تقريبا ، وارتفع مستوى عامل الواردات من 24% إلى 32,1% ، من خلال هذه المعطيات نستنتج أن الجزائر كان بإمكانها رفع قدرتها الذاتية من الاستيراد خلال سنوات التسعينات (1990-1993) لو أن خدمة الدين كان أقل بكثير لما هي عليه أو كانت معدومة ، وبالتالي خدمات الدين الخارجي أصبحت منافسا كبيرا للواردات الوطنية ما ينعكس سلبا على عمليات الانتاج و الاستثمار و التشغيل[1]

.

ثانيا : آثار المديونية الخارجية علة الإنتاج و الناتج الداخلي الخام :

لقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية للجزائر آثارا سلبية على الإنتاج و الناتج المحلي ، لأن جهاز الإنتاج القائم يحتاج إلى تموين من ستمر من العالم الخارجي ، على شكل مواد أولية ومواد وسيطة . إضافة إلى الآلات و المعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز لأجل ضمان استمرارية الإنتاج ، وتحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد و السلع ، ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تجلت خسائر كبيرة و أصبح الكثير منها مهددا بالتوقف عن الإنتاج ما أدى في النهاية إلى تراجع كبير في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام[2] .

ثالثا : الأثر على الادخار و الاستثمار و العمالة : لقد كان لازمة المديونية الخارجية للجزائر آثار سلبية على الاستثمار و العمالة ، فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءا هاما من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة وبالتالي تمثل انتقاص من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن أن توجه إلى زيادة المدخرات ومن ثم زيادة في معدلات الاستثمار

---

[1] بن غالم أحلام ، تمرانت أحلام . مرجع سبق ذكره . ص 21

[2] الهاشمي بوجعدار ، مرجع سبق ذكره ، ص 104-105

و التشغيل ، وتحت ضغوطات المديونية الخارجية اتبعت الجزائر سياسة انكماشية في بداية التسعينات نتج عنها تراجع معدلات الاستثمار ، وتزايد معدلات البطالة ، كما أن المبالغ المدفوعة في شكل خدمات لديونها الخارجية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من القروض الجديدة التي تحصل عليها ، ما أثر سلبا على الاستثمار و التشغيل[1] .

رابعا : الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر : إن تفاقم أعباء خدمات المديونية الخارجية قد يدفع الجزائر في ظل ... نمو حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ، وضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي إلى استخدام احتياطات الذهب و العملات الصعبة لتسديد ديونها مع العلم أن هذه الاحتياطات تعتبر جهاز أمان تلجأ إليه الدولة عن الحاجة لسد العجز في ميزان المدفوعات ، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر الصرف عملتها في كل مرة أو لتعديل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية ، أو الاقتراض بشروط تكون صعبة للغاية ، أو الائتمان لتوصيات صندوق النقد الدولي[2] وقد بلغت احتياطات النقد الأجنبي ذروتها عام 2014 حيث تخطت 194 مليار دولار ، ومن 2014 و 2019 تخطت بنحو 65% حسب البنك المركزي[3]

خامسا: آثار المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار : هناك علاقة وثيقة بين أزمة المديونية الخارجية و الارتفاع للمستوى العام للأسعار في الجزائر ، حيث أن ارتفاع المديونية الخارجية و أعباء خدمات الدين تؤدي إلى صفن القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة خدمة الديون الخارجية ، وهذا له أثره الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج

حيث ينتج عنه انخفاض عرض السلع ثم ارتفاع في الأسعار في النهاية ، حيث تشير التوقعات لنسبة التضخم العام 4,5% .

---

[1] عزيزي حليمة ، جعفري فوزية . مرجع سبق ذكره . ص 43

[2] عزيزي حليمة ، جعفري فوزية ، مرجع سبق ذكره ، ص 43

[3] نص مونت كازلو الدولية / أ ف ب . الجزائر قد تضطر إلى الاستدانة الخارجية في ظل تراجع مداخيلها : نشرت يوم : 2020/12/23 متاح على الموقع الالكتروني : https://www.mc.doualiya.com

سادسا : آثار المديونية على الحساب الجاري للجزائر : إن المتتبع للميزان الجاري بالجزائر يلاحظ استدامة عجزه على الرغم من البرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر .... من الحلقة المفرغة (استدانة - تنمية - عجز - استدانة) وقد دخلت عناصر جديدة في معادلة العجز الخارجي يأتي في مقدمتها الضغوط الناجمة عن الالتزامات الخارجية للدولة الجزائرية فضلا عم مظاهر الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال من الجزائر .

سابعا : أثر المديونية على النمو الاقتصادي : إن ضغط المديونية الخارجية للجزائر له انعكاس سلبي على معدلات النمو الاقتصادي فتراجع الطاقة الذاتية للاستيراد وتراجع معدلات الاستثمار و الإنتاج و التشغيل وكذا الادخار، كلها ساهمت بطريقة مباشرة في تحقيق معدلات نمو متواضعة بالجزائر ، رغم الجهود التي تبذلها في هذا المجال لتخفيض الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة[1] . وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 0.8 سنة 2019 مقابل 1,7 سنة 2018

الفرع الثاني : الآثار الاجتماعية للديون الخارجية : تعتمد الجزائر في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية بصورة كبيرة على العالم الخارجي وهو ما شكل أحد أسباب المؤدية إلى تزايد المديونية الخارجية وهذا التزايد أثر بشكل واضح على مستوى معيشة السكان تحت ضغوطات الأزمة إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية .

حيث سجلت انخفاضا بلغ 29,4% عام 1990 ، وقد اضطرت الجزائر إلى ..... مطالب صندوق النقد الدولي فقامت ... وتخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية (الزبدة ، السكر ، الزيت) وذلك من خلال زيادة أسعارها ، ولا ننسى الآثار التي أحدثها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة ، وما نتج عن كل هذا من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان .وتفاقم ظاهرة الفقر .

- كما يلاحظ اتجاه تصاعدي واضح للبطالة في الجزائر بسبب عدم قدرة الدولة على خلق فرص العمل وكذا قلة المشاريع و الاستثمارات .

---

[1] عزيزي حليمة ، جعفري فوزية . مرجع سبق ذكره . ص 10

الفرع الثالث : الآثار السياسية للديون الخارجية:

لقد ... اتجاه بين صفوف الدائنين يؤسس نظرته إلى مشكلة الديون ... في الدول المتعثرة على أنها مشكلة إفلاس وليست نقص سيولة ودعا أصحاب هذا الاتجاه إلى مبادلة بعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة بالدين الخارجي ، أي مقايضة حقوق الملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان مما ... السيادة الوطنية لهذه الدول[1] . لهذا أكد رئيس الجمهورية أنه رغم الظروف الاقتصادية و المالية الصعبة لن تلجأ الدولة الجزائرية إلى الاقتراض الخارجي وشدّد على ضرورة تثبيت **مبدأ عدم الاستدانة الخارجية ، تعزيزا لسيادة الجزائر.**

- كم صرح « أفضل الاقتراض من المواطنين الجزائريين على الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو بنوك أجنبية و أضاف : « لن نذهب للمديونية .. لأن المديونية تمس بالسيادة الوطنية . وهي تجربة عشناها في التسعينات »[2] .

- إن خطورة تفاقم الديون الخارجية ... عند الحدود الاقتصادية و الاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات وحتى التدخل الأجنبي . ومع تنامي ظاهرة العولمة وهيمنة الدول المتقدمة ، فإنه من المتوقع التسارع نحو عملقة رأس المال واحتواء شركات متعددة الجنسيات الحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشكل الاقتصادية و الاجتماعية . وتتعدى ذلك إلى البعد السياسي . وبالتالي يرى البعض أن هذه الأموال و الشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير على سيادة الدول واستقلالها .

المطلب الرابع : حلول لمواجهة المديونية الخارجية في الجزائر :

الفرع الأول : السياسيات الحكومية المطبقة :

---

[1] د.فضيلة جنوحات . إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية . حالة بعض الدول المدينة . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر 2005 -2006 . ص 146

[2] نص : مونت كارلو الدولية / أ ف ب : الجزائر تستبعد للجوء إلى صندوق النقد الدولي رغم الصعوبات الاقتصادية . 26 يوليو 2021 / https://www.alquds.co.uk

- ✓ إدارة الديون الخارجية[1]: كان الدين الخارجي طويل الأجل ما بين سنة 1995-1998 يفوق 30 مليار دولار . وقد بلغ 32,2 مليار دولار نهاية 1996 ، وتم حل أزمة المديونية التي شهدتها الجزائر بصفة مؤقتة عن طريق تقنية إعادة الجدولة خلال عامي 1994،1995 ، وساعدت هذه التقنية على تخفيض نسبة المديونية الخارجية ، فبعدها كان عند مستوى 33,2 مليار دولار 1996 وصل مستوى الديون الخارجية الطويل الأجل إلى 21,4 مليار دولار نهاية سنة 2004 . وبقي الدين قصير الأجل مستقرا ولا يزيد عن 0,41 مليار دولار ، ويبرز هيكل الدين الخارجي المتوسط و الطويل الأجل أهمية القروض المعاد جدولتها في إطار نادي باريس ونادي لندن . وقد سددت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-2005 ما يعادل 117,9 مليار دولار . منها 34 مليار مدفوعات فوائد ، وكل عمليات التسديد المسبق للديون : هي مبرمجة مابين 31ماي2006 و 30 نوفمبر 2006 . وذلك وفق التوقيع على الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ونادي باريس بمبلغ يعادل 7,9 مليار دولار .
- ✓ ومن بين الحلول الأخرى إدارة مخزون الديون الخارجية بواسطة سياسة جيوبية تحويل الديون مقابل تفويت أصول : سعيا لتحقيق خوصصة ذات جودة ، رد الاعتبار النسيج الصناعي و انجاز تخفيض في نسبة القروض الخارجية وهو الحل الوحيد و المستديم .
- ✓ سياسات إصلاح وتحرير الاقتصاد في الجزائر[2]: اتبعت الجزائر سياسة التصحيح الاقتصادي الهيكلي شمل كافة الميادين الاقتصادي و المالية ، الضريبة ... ظهرت من خلال نتائج إجمالية سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو فيما يخص التطور المسجل في الاقتصاد الكلي خلال 2001 و 2003 .

وقد أبرز تعزيز الاستعمار المالي . إضافة إلى استمرار التحسن المدعم للوضع المالي الخارجي عنصرا جد حاسم بالعودة للنمو الاقتصادي في الجزائر . كما تميزت سنة 2004 بانخفاض نسبة

---

[1] د. فضيلة جنوحات . مرجع سبق ذكره. ص 195-196

[2] د. فضيلة جنوحات . مرجع سبق ذكره . ص 195-196

خدمة الدين إلى 12,6% مقابل 47,5% في 1998 . ما يؤكد تحسن الوضعية المالية الخرجية للجزائر .

- ✓ كما اتبعت الجزائر سياسة تنويع الصادرات من خلال إنتاج أدوات التجهيز كأجهزة النقل و اللوازم الالكترونية ومواد البناء ومواد الصناعة الكيماوية و الصيدلانية و التجميل ، وقد اتخذت عدة إجراءات قصد دعم عملية التنويع أهمها : إحداث مكتب جزائري لتنمية التجارة الخارجية ، تمويل عقود التصدير ، الإعفاءات الجبائية . كما سجل قطاع التجارة الخارجية انتعاشا في الصادرات الزراعية .
- ✓ إضافة إلى توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (المنظمة العالمية للتجارة) وهذا يساعد كذلك على تنويع الصادرات
- ✓ التوقيع على الأمر رقم 06-08 بتاريخ 15 جويلية 2006 المكمل للقانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تنمية الاستثمار في الجزائر.
- ✓ في إطار تحقيق الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط و اللذان ساهما في انتقال المديونية الخارجية اتبعت الجزائر سياسات مالية ونقدية لمجابهة هذا الوضع . تهدف في مجملها إلى عقلنة النفقات وتعزيز احتياطي الصرف وترقية الاقتصاد و إعادة بعث الاستثمار لتحسين ميزان المدفوعات من خلال الانفتاح على الاستثمار الأجنبي . وكذا تحسين المردود الجبائي . وقد تم الاعتماد على ما يسمى بالنموذج الاقتصادي الجديد 2020 لمواكبة مرحلة ما بعد الكورونا ، بعد فشل النموذج الاقتصادي القديم سنة 2016. ليكون هذا النموذج أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة[1].
- ✓ إعادة تمويل : نعني بها إعادة هيكلة الديون ومواعيد استحقاقها ، ويؤدي هذا إلى تخفيض خدمة الدين سنويا ، كما يغير تشكل الديون خلال فترة زمنية محددة . وقد أعادت الجزائر

[1] د. بولعراس صلاح الدين . مرجع سبق ذكره . ص 171-172

تشكيل ديونها أكثر من 50% من مداخيل الصادرات . وقامت بتغيير الديون من قصير الأجل إلى متوسط الأجل لرفع الاستثمار.

- ✓ إلغاء الديون : تم التوقيع على مذكرة بين الجزائر و روسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر و المقدرة بـ: 4,7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006 مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين .

وتم الاتفاق على صفقة بقيمة 3,5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري . وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات تحويل المديونية[1] .

- ✓ تحويل الديون غلى استثمارات : بعد تحويل الديون إلى مساهمات في رأسمال المؤسسات الإنتاجية الوطنية . وتحويل الديون لأجل التنمية من بين أهم فئات تحويل الديون إلى استثمارات (مباشرة وغير مباشرة) في إطار عملية الخوصصة . حيث أعلن Jacques Chirac عن تحويل60% من المديونية إلى استثمارات وتم إعادة جدولة 520 مليون دولار .

الفرع الثاني : تنمية الاستثمارات : تفاديا للوقوع مستقبلا في مشكلات مرتبطة بالديون الخارجية ينبغي العمل على تنفيذ سياسة نشطة تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال من جهة وتطبيق سياسة رشيدة في إدارة الديون مع تنمية الاستثمارات و التجارة الخارجية من جهة أخرى . (فتح مجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة)

- ✓ إتباع سياسة التقشف : وهي سياسة تستوجب التحكم الأقصى و الأمثل في إيرادات الدولة مع العملة الصعبة (الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي)
- ✓ الاعتماد على قطاع المحروقات : مرت المحروقات بمرحلة حاولت الحكومة الحصول بقيمتها على قروض طويلة الأجل ، حيث حصلت على قرض 100 دولار في تاريخ

[1] بن غالم أحلام ، تمرانت أحلام . مرجع سبق ذكره . ص 29-30

1991/08/02 . بالإضافة إلى اتفاقية حق استغلال الشركات الأجنبية للحقول البترولية مقابل حقوق الاستغلال .

- ✓ القروض بعمليات رهن الذهب SWAP : نعني بها بيع الذهب للحصول على العملة الصعبة والتي قامت بها الجزائر 1991.

خاتمة :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية من أعقد وأخطر الأزمات التي تواجه هذه الدول . بما تمثله من أعباء مالية تحول دون إمكانية تحقيق أهدافها لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية .
- تعتبر المديونية الخارجية أحد وسائل الاستنزاف المالي بالنسبة للدول الرأسمالية ، وأحدث وسائل التي تمس بالاستقرار و السيادة الوطنية .
- إن المديونية الخارجية تفرض على الدول المدينة تبعية اقتصادية و اجتماعية و سياسية .
- إن الحلول و الاقتراحات التي وضعتها المؤسسات المالية و البلدان الدائنة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية مجرد مسكنات فقط تهدف للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي وتخدم مصالحها . أما المبادرات المقترحة من طرف الدول المدينة ماهي إلا حبر على ورق.
- الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من المديونية خانقة سببت لها عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها وانخفاض في سعر الصرف ، وارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)
- الاقتصاد الجزائري ركيزته الأساسية هي صادرات النفط الذي يتميز بالتذبذب أسعاره ، لذا يجب إيجاد بديل آخر لهذا المورد.

- بلغت نسبة إيرادات النقد الأجنبي ذروتها سنة 2014 (60 مليار دولار) إلا أنها في انخفاض مستمر وصل إلى 33 مليار دولار سنة 2019[1] ما يوحي إلى أن الوضع في خطر .
- على الجزائر انتهاج أساليب فعالة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات بعيدا عن صادرات المحروقات خاصة بعد تراجع أسعار النفط ، لذا عليها البحث عن خيارات بديلة ، قصد تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويعها وتشجيع وتنمية الاستثمار خاصة الأجنبية .
- كما يجب أن تمول المديونية المشاريع الاستثمارية التي اقترضت من أجلها شريطة أن تكون ذات مردودية مساوية على الأقل لخدمة المديونية .
- إن الدول النامية ومن بينها الجزائر يتوقع أن تواجه ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة مستقبلا ، في حالة بقاء واستقرار هذه المؤشرات السلبية على الاقتصاد لذلك ينبغي عليها إعادة النظر في إستراتيجيتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة تمكنها من تحسين أوضاعها .
- بالرغم من حزمة الإجراءات المتخذة و السياسات المنتهجة للحكومات إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال هشا ولم يتعافى بعد ما يجعل الجزائر تتخبط دائما في أزمة المديونية الخارجية و التبعية الاقتصادية .

[1] حسان جبريل الأناضول . مجع سبق ذكره

قائمة المراجع :

- عزيزي حليمة - جعفري فوزية. إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير . تخصص اقتصاد نقدي وبنكي . جامعة احمد دراية . أدرار . 2017-2018

- بن غالم أحلام - تمرانت أحلام . المديونية الخارجية في الجزائر واقع و آفاق . مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص إدارة مالية . المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصرف . ميلة . 2017-2018

- روابح عبد الباقي . المديونية الخارجية للجزائر . محاولة للتحليل و التنبؤ . رسالة ماجستير . جامعة قسنطينة . 1994-1995

- د.فضيلة بنوحات . إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية . حالة بعض الدول المدينة . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر 2005-2006

- مشير الوردي . المديونية الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية . دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر الفترة بين 1970-2003 . مذكرة ماجستير.

- د.بولعراس صلاح الدين . الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . المجلد 20 العدد الخاص .

- د.الهاشمي بوجعدار . أزمة المديونية الخارجية للجزائر . أسبابها و آثارها . جامعة منتوري قسنطينة . العدد 12 سنة 1999

- حسان جبريل الأناضول . النفط وكورونا تدفعات . موازنة الجزائر لعجز تاريخي في 2021 . تقرير وزير المالية الجزائري الأسبق عبد الرحمان بن خالفة . 2020-12-28 https://www.aa.com.tr.ar

- حمزة عقيني . الجزائر : من الاستدانة الخارجية إلى طبع النقود ... هل تعافى الاقتصاد الجزائري . تاريخ النشر :2019/05/31 الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/ebusiness

- نص: مونت كارلو الدولية / أ ف ب . الجزائر قد تضطر إلى الاستدانة الخارجية في ظل تراجع مداخيلها . نشرت يوم :2020/12/23 . الموقع الالكتروني :https://www.mc-daualiya.com

- أ ف ب : الجزائر تستبعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي رغم الصعوبات الإقتصادية . 26يوليو 2021 : https://www.alquds.co.uk

- المديونية الخارجية للجزائر تقارب 1,8 مليار دولار يونيو 2018 . أدرج يوم الاثنين : 18 فيفري 2019 متاح على الموقع الالكتروني :https://www.aps.dz/ar/economie/67281-8-1-2018

- نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ترتفع لـ : 46,9 http://www.eldjazaironline.dz